**الاستغلال المختلط:**

 يقصد بأسلوب الاستغلال المختلط هو إدارة المرفق العام بواسطة شركة تجارية يساهم فيها كل من الافراد والسلطة العامة. و تتخذ عادة صورة شركة المساهمة و تخضع للقانون التجاري و يتم انشائها بقانون كما هو الحال في انشاء المرافق العمومية و عليه فإنها تخضع لجميع المبادئ التي تحكم المرافق العمومية، و عليه تتم إدارة المرفق العام من خلال هيئة مختلطة تتكون من اشخاص عامة و اشخاص خاصة علما ان السلطة العامة تملك غالبية الأسهم و الباقي يكون للأفراد، و لهدا ظهرت هده الطريقة لتفادي عيوب الاستغلال المباشر او الامتياز و إيجاد نوع من التوزان بين الأشخاص العامة و الأشخاص الخاصة والوصول الى ربح مفيد للطرفين، و منه نفرق بين شركة الاقتصاد المختلط و الشركة الوطنية لان هده الأخيرة تكون السلطة العامة هي المساهمة و المالكة الوحيدة.

ومن بين الشركات التي عرفت استغلال مختلط الشركات التي كانت موجودة خلال الفترة الاستعمارية: قطاع الصناعة والطاقة ومثال شركة اونزا التي تم انشائها بعد ازمة سنة 1929 و في عام 1944 كانت الجزائر مستعمرة تشارك ب 28 % من رسمال و كانت ممثلة في مجلس الإدارة بثلاثة اداريين لكن اممت الشركة حاليا والحقت بالسونارم شركة كهرباء الغرب الجزائري التي أصبحت جزءا من شركة الكهرباء و غاز الجزائر في عام 1947.

وكانت المشاركة الجزائرية تقدر ب 51 % مؤمنة بواسطة سونطراك ثم أصبحت 100 % في عام 1971. الصندوق العقاري الزراعي الدي أحدث بموجب القانون 28/ 07/ 1927 و الدي شاركت فيه الجزائر و الصندوق الإقليمي المتبادل للاعتماد المتبادل.

الصندوق الجزائري للموال الغير المنقولة أحدث في سنة 1948 وأصبح مند ديسمبر 1969 شركة دولية بعد الاتفاق الحاصل بين الجزائر و المساهمين الخاصين الفرنسيين.

**قطاع النقل:** الشركة الوطنية للخطوط الحديدية الجزائرية والتي كان رأسمالها يعود كليا للجزائر، ثم في سنة 1976 أصبحت تسمى الشركة الوطنية للنقل بالخطوط الحديدية.

**ثانيا: مند الاستقلال :** أحدثت شركات اقتصاد مختلطة جديدة و قد تحولت التأمينات النفظية التي أعلنت في سنة 1970 كل الشركات الفرنسية الى شركات مختلطة حيث مثلت المشاركة الجزائرية 51% من الأسهم، و من امثلة دلك الشركة الوطنية للميتان السائل التي تشارك فيها رؤوس الأموال العامة ( سونطراك) و رؤوس الأموال الخاصة الانجلوسكسونية . الشركة الجزائرية للتأمينات و التي أحدثت سنة 1963 (الجزائر 61 %، الجمهورية 39%) و أصبحت شركة وطنية بعد إقامة احتكار الدولة في قطاع التأمينات)، مصرف الجزائر / مصر الدي أحدثت في سنة 1963 بين الجزائر و بنك مصر و أمم و الحق بصرف الاعتماد الشعبي الجزائري في ديسمبر 1967.

**عقد البوت**

لا يمكن اعتبار عقد البوت مبتكرا في مجمله حيث ترجع جدوره الى أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين في فرنسا، و غيرها من الدول، إد استخدمت فرنسا هده العقود بالأخص في المشاريع الخاصة بالسكك الحديدية و التزويد بمياه الشرب، ثم اختفى هدا الأسلوب تقريبا مند ثلاثيات القرن العشرين.

من بين الأمثلة المشهورة عن عقد البوت فتح قناة السويس قامت بالمشروع شركة فرنسية و إنجليزية لفتح القناة و بناء مرافقها و تشغيلها على ان تعود للحكومة المصرية بعد مرور 99 سنة، و قد تم تأميم قناة الوسيس لاحقا من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر في سنة 1956 .

**تعريف عقد البوت:** يعرف جانب من الفقه عقود البوت بأنها المشروعات التي تعهد بها الحكومة الى احدى الشركات الوطنية او الأجنبية سواء كانت شركة من شركات القطاع العام او القطاع الخاص و دلك لإنشاء مرفق عام و تشغيله لحسابها لمدة من الزمن ثم نقل ملكيته الى الدولة. ويعتبر عقد البوت من عقود الاستثمار و قد اصبح نظاما عالميا لتحقيق الخطط و المشاريع الاقتصادية تلجا اليه الدول عندما تعاني عجزا في ميزانيتها العمومية و يمنعها من تحقيق خطط الإصلاح و النمو الاقتصادي و تلبية احتياجات شعوبها و قد اعتمد نظام البوت كأسلوب الاستعانة بالقطاع الخاص و استخدام استثماراته و خبرته لإنشاء البنى التحتية المطلوبة في الدولة مقابل الاستفادة من عائدات المرفق العام لفترة محددو من الزمن و فق شروط و قواعد خاصة.

 **الخصائص المميزة لعقد البوت**

**أولا: ارتباط عقود البوت بمشاريع البنية التحثية :**

تقوم مشاريع البنية التحتية على أساس تقديم الخدمات للمواطنين على أوسع نطاق و تغطية الاحتياجات الأساسية لتحقيق التنمية و رفاهية الشعوب لدا فان الدولة لا تقوم بإسنادها الى القطاع الخاص الا في نطاق عقود تضمن لها حسن الأداء و عدالة التوزيع و بأسعار مناسبة فوجدت عقود البوت ما يضمن السيطرة الاستراتيجية على هده المشاريع و تقديم افضل الخدمات و من اهم مشاريع البنية التحتية التي تشمل عقود البوت نجد انجاز السدود و الانفاق و السكك الحديدية و الموانئ و المطارات و غيرها.

**2/ انشاء عقود البوت لفترة طويلة**: تتميز عقود البوت بطول مدتها لتشمل بدلك المراحل الثلاث المكونة لتنفيذ العقد من بناء و تشغيل ثم نقل الملكية و نظرا لاتسامها بالتركيب و التعقيد فإن ابرامها يستدعي الدخول في مفاوضات مطولة قد تستمر لسنوات، فطول مدة العقد مرتبطة بضخامة المشاريع المقامة و التي تشكل أهمية خاصة في تنمية الاقتصاد الوطني.

**طبيعة عقد البوت**: لقد اختلف الفقهاء في تحديد طبيعة عقد البوت وتكييفه القانوني، فنالك من يعتبره من عقود الامتياز كون الإدارة طرفا فيه، وهنالك من يعتبره من عقود القانون الخاص نظرا للسماح بأشخاص القانون الخاص المشاركة فيه وهنالك من يعتبره من طبيعة خاصة نظرا لاختلافه عن العقود الإدارية الأخرى.

كما يعتبره الفقهاء من عقود الامتياز يرى أنصار هدا الاتجاه ان عقد البوت من بين العقود الإدارية كما تتجسد فيه شروط العقد الإداري كونه ينص على انشاء مرفق عام و تسييره و ادارته طرفا في العقد و ان يكون هدفه تحقيق مصلحة عامة و هدا لا يتحقق الا بتضمين الإدارة في العقد شروطا استثنائية تكفل عنها تحقيق هده المصلحة. و هناك من ﺬهب الى القول ان عقود البوت من بين عقود القانون الخاص حيث لا يبرم عقد البوت الا ادا كانت هنالك مفاوضات طويلة غير معروفة في ابرام العقود الإدارية الا ادا تمت بعد القيام بدراسات طويلة.